مطالباً بأن يكون هناك تحديد للعناصر والوقائع بدقة وبيان أسانيد الاتهام ليتمكن المستجوب من إعداد الرد

رئيس الوزراء يستوضح بعض البنود في استجواب المويزري والعدساني

وجه رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك كتابا إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يطلب فيه استيضاحا لبعض البنود الواردة في استجواب النائبين شعيب المويزري ورياض العدساني وجاء فيه:

"بالإشارة إلى الاستجواب المقدم من السيدين عضوي مجلس الأمة شعيب شباب المويزري ورياض احمد العدساني في شأن «المساءلة السياسية لفقدان السلطة التنفيذية لمبدأ الشفافية والمصداقية وتخليها عن مسؤولياتها».

نود الإحاطة أن المادة (134) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة قد أوجبت تقديم الاستجواب كتابة مبينا فيه بصفة عامة وبإيجاز الموضوعات والوقائع التي يتناولها كشرط لمناقشته بحسبان الاستجواب اتهاما ونقدا سياسيا عن أداء أعمال وتصرفات تدخل في الاختصاص الدستوري للمعقود لرئيس مجلس الوزراء.

ونتيجة لذلك فقد استقرت الأعراف البرلمانية على وجوب أن يكون الاستجواب محدد العناصر والوقائع المنسوبة إلى المستجوب بدقة وبيان أسانيد الاتهام الموجه إليه ليتمكن المستجوب من إعداد الرد على هذه الوقائع والأسانيد بحجيجه في الموعد المحدد لمناقشته. ويستعد لمناقشته ويتمكن من الإدلاء بحجيجه في الموعد المحدد لمناقشته.

وبإعمال هذا الحكم على الاستجواب الماثل يبين أن صحيفة الاستجواب قد حوت حشدا كبيرا من الموضوعات بعبارات عامة لم تتضمن محاور أو وقائع معينة أو بيانا لأوجه الاتهامات وأسانيدها التي يمكن نسبتها إلى رئيس مجلس الوزراء أو المحاسبة عليها.

ولم يتضمن الاستجواب - لا إيجازا ولا تفصيلا - أي مظهر أو تحديد لأي واقعة أو موضوع معين يشكل اتهاما يمكن إعداد الرد عنه وبما يجعله مخالفا لأحكام اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ولا يصلح للمناقشة.

ورغم ذلك تضمن الاستجواب في صفحة (12) منه أن «كل ما تم ذكره والاستشهاد به في صحيفة الاستجواب موثق ومدعم بالأدلة والمستندات».

وانطلاقا من الحرص على كشف وتوضيح كل ما تضمنه الاستجواب من اتهامات ووقائع، والأسانيد التي تؤيد مسؤولية رئيس مجلس الوزراء عنها على نحو واضح وصريح، وذلك بما يكفل توافر الضوابط الدستورية للاستجواب، ويؤدي الى تحقيقه لغاياته المنشودة وسعيا لتجنب ترسيخ ثوابت وأعراف برلمانية مخالفة لأحكام الدستور واللائحة.

فإننا نطلب تطبيقا للائحة ولما استقرت عليه الأعراف البرلمانية من الإخوة المستجوبين تحديد الوقائع أو عناصر الموضوعات أو الاتهامات التي يقوم عليها الاستجواب وأسانيد هذه الاتهامات وموافاتنا بنسخة من الأدلة كافة والمستندات وتقارير ديوان المحاسبة والرقابة المالية والجهات الرقابية التي أشارت إليها صحيفة الاستجواب، محددا بها الملاحظات والتجاوزات والمخالفات التي يسأل عنها رئيس مجلس الوزراء، وعلى أن يراعى في هذه الحالة حكم المادة (135) من اللائحة الداخلية بشأن تحديد موعد مناقشة الاستجواب.»

ومن جانبه طالب النائب أسامة الشاهين سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بصعود منصة الاستجواب في جلسة الأربعاء المقبل معربا عن رفضه لأي تعطيل أو تأجيل أو تحويل أو سرية.

وقال الشاهين في تصريح صحفي إن أداة الاستجواب الأصل فيها النقاش العلني ويجب أن يمارس وفق الدستور واللائحة الداخلية.

وأضاف أن هذا الأمر يسري على جميع أعضاء الحكومة لأنهم مكلفون بخدمة الشعب وجزء من واجباتهم الاستماع لملاحظات واستفسارات ممثلي الشعب مشيرا إلى أن الحكم سوف يكون بعد المداولة.

سمو الشيخ جابر المبارك

- الصحيفة حشدت كثيراً من الموضوعات بعبارات عامة ولم تتضمن محاور أو وقائع معينة
- الاستجواب لم يتضمن أي مظهر أو تحديد لأي واقعة أو موضوع معين يشكل اتهاما يمكن إعداد الرد عليه
- نطلب تحديد عناصر الموضوعات وموافاتنا بنسخة من كل الأدلة والمستندات تطبيقاً للائحة
- الشاهين : أطالب سمو رئيس مجلس الوزراء بصعود منصة الاستجواب وأرفض أي تعطيل أو تأجيل
- أعضاء الحكومة مكلفون بخدمة الشعب ومن واجباتهم الاستماع لملاحظات واستفسارات ممثليهم

اللجنة بحثت في اجتماعها جدول أعمال الجلسة المقبلة

«الأولويات»: التجارة تعهدت بإصدار لائحتي «الوكالات» و«هيئة الرياضة»

ناقشت لجنة الأولويات في اجتماعها أمس جدول أعمال الجلسة المقبلة وحددت أولوية عدد من طلبات المناقشة وقدمت الحكومة خلال الاجتماع 7 مشروعات بقوانين ضمن أولوياتها التشريعية المحددة بـ43 أولوية حكومية.

وتعهدت وزارة التجارة والصناعة بإصدار اللائحتين التنفيذيتين لقانوني تنظيم الوكالات التجارية وإنشاء الهيئة العامة للشباب خلال 3 أشهر.

وقال رئيس اللجنة النائب ثامر السويط في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الجلسة المقبلة ستشمل مواصلة الرد على برنامج عمل الحكومة واستكمال مناقشة القضية الإسكانية والاستماع إلى ردود وزير الإسكان.

وأوضح السويط أن اللجنة حددت عددا من طلبات المناقشة كأولويات ومنها وثيقة الاصلاح الاقتصادي والبطالة والقضية الأمنية في خور عبدالله وقضية وقف المساعدات الاجتماعية وإحالة ١٥٦ مدعيا عاما في إدارة التحقيقات الى التقاعد والعمالة المنزلية.

وكشف عن أن اللجنة أعطت الأولوية لمناقشة عدد من التقارير المهمة ضمن جدول أعمال الجلسات المقبلة وهي تقرير اللجنة المالية بشأن منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد.

وأشار إلى أن اللجنة ناقشت استكمال وضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد الحالي وتقدمت الحكومة بأولويات معتمدة من ضمن الـ٤٣ أولوية التي أعلنت عنها في السابق كمتطلبات تشريعية.

وبين أن الأولويات المقدمة عبارة عن مشاريع بقوانين بشأن قانون الجزاء وجوازات السفر وتنظيم نظام قوة الشرطة وتنظيم السجون وتنظيم الاجتماعات والمواكب العامة وشركات الأمن والحراسة العامة وقانون الصحة النفسية ورعاية المريض النفسي.

وأوضح أن الاجتماع ناقش تكليف مجلس الأمة بمتابعة القوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية، وناقشت اللجنة قانوني الوكالات التجارية وإنشاء هيئة الرياضة بحضور وزير التجارة والصناعة ووزير الشباب بالوكالة خالد الرضعان.

وبين أن مسؤولي الوزارة تعهدوا بإصدار اللائحتين التنفيذيتين للقانون رقم 2016/13 بشأن تنظيم الوكالات التجارية والقانون رقم ١٠٠ /٢٠١٥ بشأن انشاء الهيئة العامة للشباب خلال ٣

اجتماع لجنة الأولويات

- السويط : حددنا عدداً من طلبات المناقشة منها وثيقة الإصلاح والبطالة والقضية الأمنية
- الجلسة المقبلة تواصل مناقشة برنامج عمل الحكومة والقضية الإسكانية

بألا تتجاوز قيمتها عن «2 %» اثنين في المئة من القيمة الإجمالية للأعمال

الحويلة يطالب بتنظيم إصدار الأوامر التغييرية على تعاقدات الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقديمه اقتراحا برغبة طالب فيه بأن تلتزم الجهات الحكومية بأحكام القرارات الصادرة من مجلس الوزراء المتعلقة بتنظيم إصدار الأوامر التغييرية على تعاقدات الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وألا تتجاوز قيمة الأوامر التغييرية في أي تعاقد وأيا كان نوعه أو طبيعته عن (2%) اثنين في المئة من القيمة الإجمالية للأعمال ولأسباب فنية ينص عليها في طلب إصدار الأمر التغييري.

محمد الحويلة

وقال الحويلة في شرح اقتراحه إن تعاقدات الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة التي تبرم مع المقاولين والمكاتب الاستشارية تمثل الجزء الغالب من نشاطها كما تكلف ميزانية تنفيذ المشاريع الإنشائية وعقود التصميم والتنفيذ والإشراف وعقود التوريد الكثير من الميزانية العامة للدولة وقد استظهر خلال السنوات الماضية الزيادة المطردة في اعتماد الجهات المتعاقدة على الأوامر التغييرية وسيلة لتعديل أحكام تنفيذ عقودها وإسناد الجديد من الأعمال إلى المتعاقد معهم حتى أصبحت تكاليف تلك الأوامر وسيلة لتدارك أخطاء الجهات المتعاقدة سواء في التصميم أو الإشراف أو وضع الملاحظات الفنية ومتطلبات تنفيذ الأعمال على وجه سليم.

ولتدارك الآثار السلبية لهذه الظاهرة وما تحمله وما تمثله من هدر غير مبرر للمال العام صدر قرار مجلس الوزراء بحظر إصدار الجهات الحكومية للأوامر التغييرية إلا بناء على عرض من الجهة صاحبة المشروع على مجلس الوزراء وموافقة المجلس على تنفيذ الأمر التغييري وعلى الرغم من هذا التنظيم إلى جانب القواعد المحددة بقانون المناقصات العامة مازالت الظاهرة تستشري بصورة تمثل إهدارا حقيقيا وغير مبرر للمال العام وعملا على معالجة هذه الظاهرة وبالنظر إلى أن بعض العقود أو بحسب الظروف أو المبررات التي تظهر للجهة الحكومية المستفيدة والمقاولون أثناء التنفيذ كان من اللازم التأكيد على ترشيد استخدام الجهات الحكومية للأوامر التغييرية

أكد أهمية دور وسائل الإعلام في مكافحة التطرف والإرهاب

الرشيدي: الكويت تتصدر مؤشرات حرية الصحافة خليجيا وعربياً

الاحتفال الرئيسي لمنظمة «يونسكو» باليوم العالمي لحرية الصحافة

قال الوكيل المساعد لقطاع الصحافة والنشر والمطبوعات في وزارة الإعلام الكويتية خالد الرشيدي أمس إن الكويت تتصدر مؤشرات حريات الصحافة خليجيا والثالثة عربيا منذ عدة سنوات «ونطمح لمزيد من ضمان حرية الصحافة ووسائل الإعلام الجديد».

ولفت الرشيدي في بيان صحافي إلى مشاركة الكويت في الاحتفال الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) باليوم العالمي لحرية الصحافة الذي تستضيفه العاصمة الإندونيسية (جاكرتا) ويقام في 3 مايو من كل عام.

وأوضح أن المؤتمر يناقش على مدى أربعة أيام عدة محاور منها حرية الصحافة في عصر اندماج وسائل الاتصال وحماية الصحافيين والتعبير الفني وتغطية قضايا اللاجئين والمهاجرين ودور وسائل الإعلام في مكافحة التطرف والإرهاب.

وذكر أن مشاركة دولة الكويت في هذا اللقاء النوعي الذي يجمع ألف صحافي وإعلامي من مختلف دول العالم تمثل فرصة ثمينة لتوضيح تاريخ حرية الصحافة في الكويت وعقد لقاءات جانبية مع عدد من المشاركين في المؤتمر.

وبين الرشيدي الذي يرأس الوفد الكويتي في هذا الحدث ان المشاركة في المؤتمر تعتبر فرصة للاستفادة من تجارب الدول الأخرى في كيفية تحقيق التوازن بين الحرية والمسؤولية في العمل الصحافي والإعلام.

- إذا كان التعامل بهذه الطريقة مع رجل مثل هذا فما بالنا بالتعامل مع الأشخاص الآخرين؟

داعياً لجنة الصداقة البرلمانية إلى بحث هذا الموضوع

هايف يطالب مجلسي الأمة والوزراء بإصدار بياني استنكار لمقتل مواطن في تركيا

طالب النائب محمد هايف مجلسي الأمة الوزراء بإصدار بياني استنكار لمقتل المواطن محمد الشلاحي في تركيا، داعيا لجنة الصداقة البرلمانية التركية إلى بحث هذا الموضوع في تركيا.

وانتقد هايف في تصريح صحافي الموقف الحكومي مع اغتيال المرحوم محمد متعب الشلاحي الذي تم اغتياله في تركيا مع المعارض الإيراني. وأوضح هايف أن التعامل الحكومي بدءا من وزارة الخارجية التي لن تستنكر هذا الاغتيال للمواطن الكويتي ورجل أعمال كويتي معروف مبينا أنه كان ينتظر بيانا من مجلس الوزراء في اجتماعه أمس. وقال إنه قام بكتابة تغريدة لإصدار الحكومة بيان استنكار مثلما تستنكر في توافه الأمور وقام بالاتصال بالشيخ محمد العبد الله وطلبت منه اصدار بيان استنكار لهذا الحادث.

وأضاف أن محمد العبد الله رد عليه بالتأكيد أن مجلس الوزراء سوف يصدر بيانا ولكن فوجئت عند الاطلاع على جلسة مجلس الوزراء بوجود إحاطة فقط من وزير الداخلية بمتابعة التحقيقات في ملابسات مقتل محمد متعب الشلاحي. وأكد أن هذه الطريقة تقال لأي شخص يغرق في بحر أو يحدث له موت مفاجئ، لكن نرفض التهوين من مجلس الوزراء لهذه الحادثة لهذا الرجل الخيري. وقال إنه إذا كان التعامل بهذه الطريقة مع رجل مثل هذا فما بالنا بالتعامل مع الأشخاص الآخرين، مذكرا بانتقاض مجلس الوزراء عندما ضرب شخص في إحدى الندوات.

واستنكر تهاون مجلس الوزراء مع مثل هذه الحادثة الخطيرة معتبرا أن هذه إهانة للشعب الكويتي.

وبين أن الدستور ألزم الحكومة بالدفاع عن المواطنين ومسؤوليتها أن تقوم بالواجب، مبديا أسفه في أن الحكومة استنكرت المقتولين في كوبا ولم تعز في مقتل المواطن الكويتي.

وأكد أن هذا خذلان من الحكومة تجاه مواطن كويتي ورجل أعمال معروف يتم اغتياله في تركيا بدلا من البحث عن الجناة وتقديمهم للعدالة وإرسال وفد رسمي للمشاركة في التحقيقات.

ورفض هايف أن تكون حكومة الكويت بهذا المستوى الركيك وتعاملها أقل من التعامل التقليدي في العالم، منتقدا تعامل الحكومة مع هذا الموضوع معاملة هامشية معتبرا انه موقف تاريخي متخاذل

محمد هايف

- فوجئت بعد اجتماع مجلس الوزراء بوجود إحاطة فقط رغم تأكيد الشيخ محمد العبدالله بإصدار بيان